سجل **إجمالي العجز المالي** خلال فترة كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٣ حوالي ٦٠٠٣ مليار ليرة، بزيادة ٧٥٠ مليار ليرة (١٤ في المائة) عن العجز المسجل في كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٢ والبالغ ٥٢٥٢ مليار ليرة (جدول رقم ١). بالتوازي، تحول فائض **الميزان الأولي** إلى عجز بلغ ٤٦٨ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٣، مقارنة مع فائض بلغ ٩٧ مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١٢. هذا التدهور في وضع المالية العامة نتج بشكل أساسي عن ارتفاع النفقات بقيمة ٥٢٦ مليار ليرة (٣ في المائة) من جهة، وانخفاض الإيرادات بقيمة ٢٢٤ مليار ليرة (٢ في المائة) من جهة أخرى.

جدول ١: ملخّص المالية العامة

(مليار ل.ل.)	٢٠١١ ك٢- ت٢	٢٠١٢ ك٢- ت٢	٢٠١٣ ك٢- ت٢	نسبة التغير ٢٠١٣/٢٠١٢
إجمالي الإيرادات[1]	**12,731**	**13,068**	**12,844**	**-2%**
إجمالي الإنفاق	**15,671**	**18,320**	**18,847**	**3%**
• *تسديد فوائد*	*5,225*	*5,063*	*5,260*	4%
• *تسديد أقساط دين*[2]	*329*	*287*	*275*	-4%
• *النفقات الأولية*[3]	*10,116*	*12,971*	*13,312*	3%
إجمالي العجز/الفائض	**-2,940**	**-5,252**	**-6,003**	**14%**
العجز الأولي/الفائض الأولي	**2,615**	**97**	**-468**	**-581%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
1. تتضمن التحويلات المتوقعة من فائض قطاع الاتصالات
2. تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة المخصصة لتمويل مشاريع
3 النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد و أقساط القروض الميسرة)

من منظار نقدي، عند احتساب المبالغ المحولة فعلياً من وفر موازنة وزارة الاتصالات – بدل المبالغ المتوقع تحويلها – خلال فترة كانون الثاني– تشرين الثاني من عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣[1]، يزيد العجز المالي من ٦٠٠٣ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٢ إلى ٦٧٣٠ مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٣. خلال الفترة نفسها من العام، ارتفع عجز الميزان الأولي من ٦٥٤ مليار ليرة في العام ٢٠١٢ إلى ١١٩٥ مليار ليرة خلال العام ٢٠١٣.

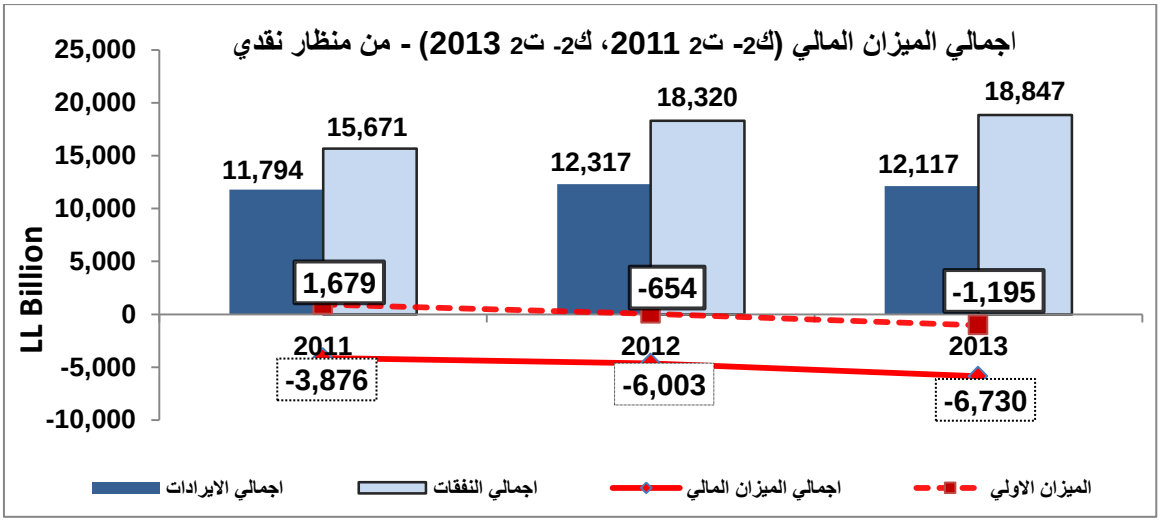

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

[1] تم فعليا تحويل مبلغ ١٢٠٦ مليار ليرة و٩٧٢ مليار ليرة من وفر موازنة الاتصالات خلال فترة كانون الثاني- تشرين الثاني من عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ على التوالي. بلغت الارقام المتوقع تحويلها من قبل وزارة الاتصالات ١٩٥٧ مليار ليرة عن فترة كانون الثاني- تشرين الثاني ٢٠١٢ و١٦٩٩ مليار ليرة عن فترة كانون الثاني- تشرين الثاني ٢٠١٣ .

بلغت **إجمالي الإيرادات**[٢] في كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٣ حوالي ١٢،٨٤٤ مليار ليرة، بتراجع سنوي بلغ ٢ في المائة مقارنةً بمبلغ ١٣،٠٦٨ مليار ليرة محصلة في الفترة نفسها من العام ٢٠١٢. من منظار نقدي، انخفضت الإيرادات من ١٢،٣١٧ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٢ لتبلغ ١٢،١١٧ مليار ليرة في الفترة نفسها العام ٢٠١٣.

بلغت **الإيرادات الضريبية** حوالي ٩٤٣٤ مليار ليرة مع نهاية تشرين الثاني، بانخفاض حوالي ٨٣ مليار ليرة (١ في المائة) مقارنة بالفترة ذاتها من العام ٢٠١٢. نتيجة التباطؤ العام في النشاط الاقتصادي وبعض التعديلات في السياسة الضريبية، جاءت التغيرات في الإيرادات الضريبية كالتالي:

- انخفضت الإيرادات *الضريبة على التجارة والمبادلات الدولية* بحوالي ٨٩ مليار ليرة (٤ في المائة) لتبلغ ١٩٧٩ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٣. تراجعت إيرادات الرسوم بقيمة ١١٧ مليار ليرة، بشكل رئيسي نتيجة تراجع رسوم التبغ بقيمة ١١٥ مليار ليرة (٢٤ في المائة) (تراجعت كميات التبغ المستوردة بنسبة ١٩ في المائة)، والتي كانت قد سجلت زيادة سنوية استثنائية بلغت ١١١ مليار ليرة (٣٠ في المائة) في الفترة المماثلة من العام ٢٠١٢. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت إيرادات الرسوم على البنزين بقيمة ١٢ مليار ليرة في الفترة المذكورة (انخفضت كميات البنزين المستوردة بنسبة ٣ في المائة)، ما طغى على الزيادة في إيردات الرسوم على السيارات البالغة ١١ مليار ليرة. هذا التراجع في إيرادات الرسوم قابله جزئيا ارتفاع في إيرادات الجمارك بقيمة ٢٧ مليار ليرة (٤ في المائة)، نتيجة نمو استيراد المواد غير النفطية بنسبة ٦ في المائة خلال الفترة المذكورة[٣]. تجدر الإشارة إلى أن استيراد "المواد الغذائية"[٤] شهد ارتفاعاً بنسبة ٥ في المائة، كذلك شهدت "منتجات الصيدلة" و"المحركات والأجهزة والآلات الأخرى" ارتفاعاً بنسبة ١٤ في المائة لكل منها خلال الفترة المذكورة.
- انخفضت إيرادات *الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال* بحوالي ١٢ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٣ مقارنة بالمبلغ المحقق في كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٢ والبالغ ٢٤٢٦ مليار ليرة. تراجعت "ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة" بحوالي ٥٦ مليار ليرة (٢٠ في المائة) لتبلغ ٢٢٦ مليار ليرة في الفترة المذكورة، وذلك بعد الزيادة غير المتكررة في هذا البند المسجلة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٢. كما انخفضت إيرادات "ضريبة الدخل على الارباح" بحوالي ٣٥ مليار ليرة (٤ في المائة) سنوياً لتبلغ ٩٥٨ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٣، وذلك نتيجة انخفاض أرباح الشركات في العام ٢٠١٢[٥]. في المقابل، ارتفعت إيردادت ضريبة الدخل على الرواتب والأجور بقيمة ٦٠ مليار ليرة (١٢ في المائة) لتبلغ ٥٧٣ مليار ليرة مع نهاية تشرين الثاني ٢٠١٣، بشكل أساسي نتيجة زيادة

[٢] على أساس الإيرادات المتوقعة.
[٣] تجدر الاشارة إلى ان استيراد النفط تراجع بنسبة ١٥ في المائة خلال فترة كانون الثاني – تشرين الثاني٢٠١٣، بشكل جزئي نتيجة التفاوت في تسجيل استيراد الفيول والمازوت لصالح شركة كهرباء لبنان. علماً أن هذه الفئة من الاستيراد هي إما معفاة من الرسوم أو تخضع لتعرفة جمركية مخفضة.
[٤] من ضمنها: الحيوانات الحية، المنتجات الحيوانية، المنتجات النباتية، الزيوت والدهون، محضرات المواد الغذائية، المشروبات والتبغ. تجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الفئات تخضع لرسوم جمركية مرتفعة نتيجة السياسة الحمائية المطبقة.
[٥] تجدر الإشارة إلى أن هذه الضريبة يتم تحصيلها عن إيرادات السنة السابقة.

الأجور في القطاع الخاص ودفع فروقات غلاء المعيشة للقطاع العام[٦]. أخيراً، عادت الضريبة على الفوائد للإرتفاع بعد انخفاض سنوي بلغ ٥ مليار ليرة (١ في المائة) في كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٢، وبلغت هذه الزيادة ١٦ مليار ليرة (٣ في المائة) في كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٣.

- تدنت إيرادات رسوم الطابع المالي بقيمة ٥ مليار ليرة (١ في المائة) لتصل إلى ٤٣٣ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٣ مقابل ٤٣٨ مليار في كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٢.

- بلغت إيرادات الضرائب الداخلية على السلع والخدمات ٣٥٥٣ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٣ بارتفاع سنوي قدره ٢١ مليار ليرة عن مبلغ ٣٥٣١ مليار ليرة المحصل خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١٢. بالتفصيل، ارتفعت كل من إيرادات رسوم التسجيل على السيارات بقيمة ١١ مليار ليرة وإيرادات "رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية" بقيمة ٦ مليار ليرة مقارنة مع فترة كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٢. ارتفعت الإيرادات الإسمية للضريبة على القيمة المضافة بقيمة ٩ مليار ليرة لتبلغ ٣١٠٨ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠١٣. فقد ارتفعت التحصيلات الداخلية للضريبة على القيمة المضافة بقيمة ٨٩ مليار ليرة، مقابل التراجع الحاصل في إيرادات الضريبة القيمة المضافة المحصلة لدى الجمارك والبالغ ٨٠ مليار ليرة، نتيجة قرار مجلس النواب القاضي بإلغاء الضريبة على القيمة المضافة على المازوت[٧] .

- ارتفعت إيرادات *الضريبة على الأملاك* بقيمة ٢ مليار ليرة لتصل إلى ١٠٥٥ مليار ليرة مع نهاية شهر تشرين الثاني من العام ٢٠١٣، فقد زادت إيرادات "رسم الانتقال" بقيمة ٢١ مليار ليرة، وذلك نتيجة معالجة الملفات ذات القيمة العالية وعمل وزارة المالية على الإسراع في عمليات تحصيل الدفعات المتأخرة. كذلك، ارتفعت إيرادات "الضريبة على الأملاك المبنية" بقيمة ٤ مليار ليرة لتبلغ ١٦١ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٣. وقد قابل هذه الزيادات انخفاض إيرادات "رسوم التسجيل على العقارات" بقيمة ٢٢ مليار ليرة. ويعكس هذا الانخفاض في رسوم التسجيل على العقارات التراجع الحاصل في القيمة الإجمالية للعقارات المباعة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٣ والبالغ ٣ في المائة، ما ينتج بدوره عن التراجع بنسبة ٦ في المائة في عدد العقارات المباعة خلال الفترة المذكورة.

انخفضت **الإيرادات غير الضريبية**[٨] بقيمة ٢٦٨ مليار ليرة (٩ في المائة) سنوياً لتبلغ ٢٦٨٠ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٣. من منظار نقدي، تراجعت هذه الإيرادات بقيمة ٢٤٤ مليار ليرة (١١ في المائة)، ليصل مجموعها إلى ١٩٥٣ مليار ليرة، إذ انخفضت التحويلات الفعلية من وفر موازنة الاتصالات إلى ٩٧٢ مليار ليرة مقارنة مع ١٢٠٦ مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٢، وذلك نتيجة التفاوت في توقيت الدفعات. وقد شهد عدد آخر من الإيرادات غير الضريبية تراجعاً خلال الفترة المذكورة، أبرزها جاء في البنود التالية: (١) إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي (١٩ مليار

[٦] تم إقرار زيادة الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص بالإضافة إلى زيادة غلاء المعيشة في القطاع العام في شباط ٢٠١٢، غير أن الزيادة بالنسبة للقطاع العام لم تدخل حيز التنفيذ إلا في أيلول ٢٠١٢ وقد تم تسديد دفعات المفعول الرجعي خلال الفصل الرابع من العام ٢٠١٢.
[٧] بالإستناد الى القانون ٢٠٧،تاريخ ٥ آذار ٢٠١٢.
[٨] على أساس الإيرادات المتوقعة.

ليرة)، (٢) المحسومات التقاعدية (١٩ مليار ليرة) (٣) رسوم السير (١٥ مليار ليرة)، (٣) إيرادات كازينو لبنان (١٣ مليار ليرة). وقد طغى الانخفاض في البنود المذكورة على الزيادة في التحويلات من إيرادات مرفأ بيروت[٩] التي بلغت ٣٠ مليار ليرة مع نهاية تشرين الثاني ٢٠١٣ مقابل لا شيئ في الفترة المماثلة من العام ٢٠١٢. وتجدر الإشارة إلى أن الإيرادات من رسوم الأمن العام قد زادت بنسبة ١٨ مليار ليرة في الفترة المذكورة.

ارتفعت **إيرادات الخزينة** بقيمة ١٢٦ مليار ليرة (٢١ في المائة) سنوياً لتصل إلى ٧٣٠ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني من العام ٢٠١٣ نتيجة الزيادة السنوية في "الحسابات الأخرى" و"الودائع" بقيمة ٨٥ مليار ليرة و٢١ مليار ليرة على التوالي *(لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة مرصد المالية العامة لشهر آب ٢٠١٣)*.

سجل **إجمالي الإنفاق** ارتفاعاً بنسبة ٣ في المائة أي ما يعادل ٥٢٦ مليار ليرة، لتصل النفقات إلى ١٨،٨٤٧ مليار ليرة خلال فترة كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٣ مقارنة مع مبلغ ١٨،٣٢٠ مليار ليرة خلال الفترة المماثلة من العام ٢٠١٢. انخفضت **النفقات الجارية الأولية**[١٠] بقيمة ٦١ مليار ليرة (١ في المائة) لتصل إلى ١٠،٨٤٣ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٣ مقارنة مع مبلغ ١٠،٩٠٤ مليار ليرة في العام ٢٠١٢، بشكل أساسي نتيجة:

- انخفاض في التحويلات المختلفة بقيمة ١٥٨ مليار ليرة، بشكل أساسي نتيجة انخفاض التحويلات الى مؤسسة كهرباء لبنان[١١] بقيمة بقيمة ٤٧٤ مليار ليرة والتي بلغت ٢٨٢٩ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٣، نتيجة لانخفاض حجم الفيول أويل المستورد بقيمة ٧ في المائة مقارنة بالعام السابق، إضافة إلى انخفاض السعر الوسطي للنفط الخام بنسبة ٣ في المائة ليبلغ ١٠٨،٩ دولار اميركي للبرميل الواحد. بالإضافة الى ما تقدم، إن تحويلات الخزينة[١٢] الى مؤسسة كهرباء لبنان البالغة ٢٠١ مليار ليرة خلال فترة كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٢ لم يقابلها أي تحويل خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١٣. قابل الانخفاض في بند التحويلات الأخرى ما يلي: (١) الارتفاع في التحويلات لصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بقيمة ١٥٠ مليار ليرة ليبلغ مجموعها ٢٥٠ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٣ مقارنة مع ١٠٠ مليار ليرة في العام ٢٠١٢، (٢) نمو المساهمات لصالح "القطاع غير العام"[١٣] بقيمة ٧٢ مليار ليرة، (٣) تسديد مبلغ ٢٤ مليار ليرة لصالح المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال) عبارة عن نفقات إدارية[١٤] حسب التوزيع المعتمد خلال السنوات ٢٠١٠–٢٠١٣، إضافة إلى (٤)

[٩] ان مبلغ ٣٠ مليار ليرة المحول من ايرادات مرفأ بيروت الى وزارة المالية هو بالاساس جزء من حصة الايرادات عن العام ٢٠١١.
[١٠] النفقات الجارية الأولية تمثل النفقات الجارية باستثناء مدفوعات الفوائد وخدمة الدين.
[١١] المزيد من المعلومات عن التحويلات الى شركة كهرباء لبنان خلال فترة كانون الثاني- تشرين الأول ٢٠١٣ ستكون متوفرة في التقرير الشهري عن التحويلات الى شركة كهرباء لبنان - عدد تشرين الثاني.
[١٢] ان التحويلات الى مؤسسة كهرباء لبنان خلال كانون الثاني –تشرين الثاني ٢٠١٢ تتضمن (١) ١٨٠ مليار ليرة تمثل احدى الاقساط الثلاثة التي دفعت لصالح كهرباء لبنان، لقاء عقد ايجار لباخرتين لتوليد الكهرباء بينها وبين شركة (Karpowership)، و(2) ٢١ مليار ليرة دفعت لكهرباء لبنان لتسديد الضريبة على القيمة المضافة، تنفيذا للقانون رقم ٩٠٩٤ و ٩٠٩٥ تاريخ ١٨ تشرين الأول ٢٠١٢.
[١٣] ان الدفعات لصالح القطاع غير العام هي في الواقع تحويلات الى وزارات اجتماعية، بالتحديد وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة العامة، ووزارة الشباب والرياضة. لمزيد من المعلومات حول اسباب هذا الإرتفاع، الرجاء الرجوع الى مرصد المالية العام عدد تشرين الأول ٢٠١٣.
[١٤] تصنف التحويلات الى المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان تحت البند ١٤ (تحويلات مختلفة) الذي يمثل نفقات ادارية، في حين تندرج النفقات المصنفة تحت بند ٢٢٩ (نفقات اخرى مرتبطة بالاصول الثابتة المادية) في إطار برنامج دعم الصادرات.

ارتفاع التحويلات لصالح الهيئة العليا للإغاثة بقيمة ١٨ مليار ليرة لتبلغ ١٠٨ مليار ليرة خلال فترة كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٣ مقارنة لمبلغ ٩٠ مليار ليرة خلال فترة كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٢.

- انخفاض مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة ١٣٠ مليار ليرة وذلك بسبب عدد من الدفعات الإستثنائية خلال فترة كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٢ هي التالية: (١) الدرجات الاستثنائية المدفوعة لأفراد الهيئة التعليمية مع مفعول رجعي بموجب القوانين ١٥٩ و١٠٢ (١٢٠مليار ليرة)، و(٢) فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الاعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ المستحقة المدفوعة للجهازين العسكري والمدني (٦٨ مليار ليرة).

- انخفاض معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة بقيمة ٩١ مليار ليرة نتيجة التأثير المشترك لانخفاض تعويضات نهاية الخدمة بقيمة ١٨١ مليار ليرة من جهة، وارتفاع معاشات التقاعد بقيمة ٩١ مليار ليرة من جهة أخرى. وقد جاء الارتفاع في معاشات التقاعد بنسبة ٨ في المائة نتيجة (١) تسديد دفعة بقيمة ١٤ مليار ليرة عائدة إلى فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الاعوام ١٩٩٦–١٩٩٨ المستحقة للمتقاعدين العسكريين في آذار ٢٠١٣، و(٢) ارتفاع عدد المتقاعدين بنحو ٣٠٠٠ متقاعد خلال ٢٠١٣ مقارنة مع ٢٠١٢. أما بالنسبة لتعويضات نهاية الخدمة، فالسبب وراء ارتفاعها الملحوظ في العام ٢٠١٢ يعود إلى التقديمات الإضافية المرتبطة بنهاية الخدمة المبكرة للعسكريين.
- ارتفاع نفقات المواد الاستهلاكية بقيمة ١٤٩ مليار ليرة، بسبب زيادة نفقات الأدوية بقيمة ١٢٤ مليار ليرة بعد تحويل المبالغ المتراكمة عن سنة ٢٠١٢، بالإضافة الى ارتفاع كلفة الأدوية والعلاجات الحديثة.
- نمو النفقات الجارية الأخرى بقيمة ١٥٢ مليار ليرة، وذلك بسبب الزيادة في التحويلات إلى المستشفيات بقيمة ١٠٥ مليار ليرة (نتيجة الاختلاف في توقيت تسديد الدفعات) بالإضافة إلى ارتفاع النفقات "الأخرى" بقيمة ٤٨ مليار ليرة التي تتضمن النفقات السرية والمحاكمات.

ارتفعت **تسديدات الفوائد** بحوالي ١٩٧ مليار ليرة لتبلغ ٥٢٦٠ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٣، نتيجة ارتفاع تسديدات الفوائد على الديون بالعملة الأجنبية بقيمة ٢٣٨ مليار ليرة. أما **تسديدات أقساط ديون خارجية** فقد بلغت حوالي ٢٧٥ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٣، بانخفاض بلغ ١٢ مليار ليرة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠١٢.

ارتفعت **النفقات الاستثمارية** بنسبة ٤٣ في المائة أو ٢٧٥ مليار ليرة لتصل إلى ٩٢١ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٣، مقابل ٦٤٥ مليار ليرة خلال فترة كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٢، بشكل أساسي نتيجة:

- ارتفاع الدفعات إلى مجلس الانماء والاعمار بقيمة ١١٧ مليار ليرة، (لمزيد من المعلومات عن هذا الإرتفاع في التحويلات الرجاء الرجوع الى مرصد المالية العامة إصدار تشرين الأول ٢٠١٣).
- زيادة نفقات وزارة الاشغال العامة والنقل بقيمة ٢٧ مليار ليرة من أجل صيانة وإنشاء الطرقات.

- تضخم الدفعات لمساعدات الإغاثة (١٥ مليار ليرة)، من ضمنها مدفوعات للاجئين السوريين وإعادة بناء المنازل المتضررة نتيجة النزاعات الحاصلة في عدد من المناطق اللبنانية.
- ارتفاع الدفعات المتعلقة ب"نفقات أخرى للأصول الرأسمالية الثابتة" (٢٦ مليار ليرة) ناتجة بشكل رئيسي عن ارتفاع قيمة التحويلات لبرنامج "دعم الصادرات" بقيمة ٢٥ مليار ليرة.

بلغت **نفقات الخزينة**[١٥] ١٢٨٢ مليار ليرة في الفترة الممتدة بين كانون الثاني وتشرين الثاني ٢٠١٣، بزيادة عن مبلغ ١١٩٦ مليار ليرة المسجل في كانون الثاني– تشرين الثاني من العام ٢٠١٢ ، بشكل أساسي نتيجة زيادة (١) ردیات الضريبة على القيمة بقيمة ٨٣ مليار ليرة، (٢) الودائع بقيمة ٥٢ مليار ليرة، بالإضافة إلى (٣) الأمانات بقيمة ٤٠ مليار ليرة. *(للمزيد من المعلومات حول الزيادة في الودائع والأمانات، الرجاء مراجعة مرصد المالية العامة إصدار آب ٢٠١٣).*

بلغ **إجمالي الدين العام** ٩٥،٣٥٩ مليار ليرة مع نهاية تشرين الثاني ٢٠١٣، بارتفاع ٩،٧ في المائة عن مبلغ ٨٦،٩٥٩ مليار ليرة المسجل في نهاية ٢٠١٢، في حين ارتفع صافي الدين بنسبة ٧ في المائة نتيجة الزيادة في ودائع القطاع العام بنسبة 23 في المائة.

سجل **الدين بالعملة المحلية** ارتفاعاً بقيمة ٥٧٣٢ مليار ليرة (١١،٤ في المائة) في كانون الثاني– تشرين الثاني ٢٠١٣ ليبلغ ٥٥،٩٣٠ مليار ليرة، مسجلاً نسبة ٥٩ في المائة من إجمالي الدين العام مع نهاية تشرين الثاني. هذه الزيادة تعكس نسبة التدوير المتراكم، أي إجمالي الإكتتاب في سندات الخزينة اللبنانية من مجموع الإستحقاقات في المزادات الأسبوعية، التي بلغت ١٧٤ في المائة بحلول نهاية تشرين الثاني ٢٠١٣. سجلت سندات الخزينة بالعملة المحلية التي تملكها المصارف التجارية ٢٩،٨٠٤ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني، بارتفاع قدره ٩,٣ في المائة مقارنة بنهاية سنة ٢٠١٢، في حين سجّلت محفظة مصرف لبنان من الديون بالعملة المحلية ارتفاعا بنسبة ١٢،١ في المائة لتبلغ ١٦،٨٦٥ مليار ليرة في نفس الفترة. ارتفعت سندات الخزينة التي تملكها المؤسسات العامة بقيمة ٦٩٢ مليار ليرة لتبلغ ٧١٧١ مليار ليرة.

بلغ **الدين بالعملة الأجنبية** ٣٩،٤٢٩ مليار ليرة مع نهاية شهر تشرين الثاني ٢٠١٣ مسجلا ارتفاعا بقيمة ٢٦٦٨ مليار ليرة (٧،٣ في المائة) منذ نهاية العام ٢٠١٢، مشكلاً حوالي ٤١ في المائة من إجمالي الدين العام. وتعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع بنسبة ١١،١ في المائة في إصدارات اليوروبوند المتداولة في الأسواق لتصل قيمتها إلى ٣٢،٦٨٨ مليار ليرة، نتيجة (١) عمليتي إصدار سندات يوروبوند في شهر نيسان بقيمة ١،١ مليار دولار أميركي لكل منها (عملية إصدار وعملية استبدال الدين بالعملة المحلية مقابل العملة الاجنبية مع مصرف لبنان)، (٢) عملية إصدار في حزيران بقيمة ٦٠٠ مليون دولار أميركي[١٦]، و(٣) عملية استبدال الدين بالعملة المحلية مقابل العملة الاجنبية بقيمة ١٧٥ مليون دولار أميركي بين

[١٥] بدءاً بنشرة كانون الأول ٢٠١١، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير المالية الشهرية والفصلية والسنوية من تلك المنشورة في نشرة الأداء المالي الشهرية وذلك بسبب إعادة تصنيف بعض المدفوعات المدرجة في الأخيرة في بنود الأمانات وسلفات الخزينة، والتي تصنف في نشرة الأداء الشهري وفق تصنيفها الاقتصادي بحسب الموازنات.

[١٦] مزيد من المعلومات حول عمليات اصدار الدين خلال نيسان، حزيران وأيلول ٢٠١٣ متوفرة على الموقع الالكتروني لوزارة المالية ضمن "عمليات اصدار الدين" في قسم الدين العام، تحت العناوين: "إعادة فتح استحقاق عام ٢٠٢٣ للسندات بالدولار بفائدة ٦ في المائة، واستحقاق عام ٢٠٢٧ للسندات بالدولار بفائدة ٦،٧٥ في المائة اصدار ١٧ نيسان ٢٠١٣"؛ "الشريحة المزدوجة: سندات بالدولار بفائدة ٤،٥ في المائة تستحق في العام ٢٠١٦، وسندات بفائدة ٥،٥ في المائة تستحق عام ٢٠١٩ ضمن اتفاقية استبدال الدين مع مصرف لبنان، اصدار ٢٣ نيسان ٢٠١٣"، إضافة إلى "إصدار جديد: سندات بالدولار بقيمة ٦٠٠ مليون د.أ بفائدة ٦،١٥ في المائة تستحق عام ٢٠٢٠".

وزارة المالية ومصرف لبنان في شهر أيلول. انخفضت كل من ديون "باريس ٢" و"باريس ٣" (يوروبوند وقروض) بنسبة ١٣،٧ في المائة و١٠ في المائة على التوالي في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠١٣، نتيجةً لتسديد أقساط الدين. كما انخفضت القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي بحوالي ٩٩ مليار ليرة لتصل إلى ٢٤٨٦ مليار ليرة. ارتفعت سندات الخزينة الخاصة بالعملة الأجنبية بقيمة ٢٤ مليار ليرة منذ نهاية ٢٠١٢ لتصل إلى ١٣٦ مليار ليرة مع نهاية تشرين الثاني، وذلك نتيجة إصدار سندات لفروقات المتعهدين بقيمة ١٦،٨٧٨،٣٧٠,٩٥ دولار أميريكي في شهر شباط ٢٠١٣.

قسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول ٢ : إجمالي الإيرادات

(مليار ل.ل.)	٢٠١٢ ك٢- ت٢	٢٠١٣ ك٢- ت٢	نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣
إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها	**12,464**	**12,114**	**-2.8%**
• *الإيرادات الضريبية*	*9,516*	*9,434*	*-0.9%*
• *الإيرادات غير الضريبية*	*2,948*	*2,680*	*-9.1%*
إجمالي إيرادات الخزينة	**604**	**730**	**20.9%**
إجمالي الإيرادات العامة	**13,068**	**12,844**	**-1.7%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٣: الإيرادات الضريبية

(مليار ل.ل.)	٢٠١٢ ك٢- ت٢	٢٠١٣ ك٢- ت٢	نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣
الإيرادات الضريبية	**9,516**	**9,434**	**-0.9%**
ضريبة على الدخل و الأرباح ورؤوس الأموال، ومنها	**2,426**	**2,414**	**-0.5%**
• *ضريبة الدخل على الأرباح*	*993*	*958*	*-3.5%*
• *ضريبة الدخل على الرواتب والأجور*	*513*	*573*	*11.6%*
• *ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة*	*282*	*226*	*-19.8%*
• *ضريبة الدخل على الفوائد (٥%)*	*599*	*615*	*2.6%*
• *غرامات (ضريبة على الدخل)*	*37*	*42*	*13.9%*
ضريبة على الأملاك ، ومنها	**1052**	**1055**	**0.2%**
• *ضريبة على الأملاك المبنية*	*158*	*161*	*2.3%*
• *رسوم تسجيل على العقارات*	*760*	*738*	*-2.9%*
الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها	**3,531**	**3,553**	**0.6%**
• *الضريبة على القيمة المضافة*	*3,099*	*3,108*	*0.3%*
• *ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها*	*323*	*340*	*5.3%*
- *رسوم تسجيل على السيارات*	*182*	*194*	*6.2%*
- *رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية*	*139*	*145*	*4.7%*
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها	**2,069**	**1,979**	**-4.3%**
• *الجمارك*	*723*	*750*	*3.8%*
• *رسوم، ومنها*	*1,346*	*1,230*	*-8.7%*
- *رسوم على البنزين*	*455*	*443*	*-2.6%*
- *رسوم على التبغ*	*484*	*369*	*-23.8%*
- *رسوم على السيارات*	*398*	*410*	*2.8%*
إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)	**438**	**433**	**-1.1%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٤: الإيرادات الغير ضريبية

(مليار ل.ل.)	٢٠١٢ ك٢ـ ت٢	٢٠١٣ ك٢ـ ت٢	نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣
الإيرادات غير الضريبية	**2,948**	**2,680**	**-9.1%**
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها	**2,287**	**2,026**	**-11.4%**
• حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية	2,138	1,896	-11.3%
- إيرادات كازينو لبنان	*128*	*115*	*-9.9%*
- إيرادات مرفأ بيروت	*0*	*30*	-
- إيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني	*51*	*50*	*-2.6%*
- إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكي /١	*1,957*	*1,699*	*-13.2%*
• حاصلات من مؤسسات عامة مالية	60	61	1.1%
• حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)	81	62	-23.1%
• حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)	8	7	-15.6%
رسوم وعائدات إدارية، ومنها	**510**	**525**	**2.8%**
• رسوم إدارية، ومنها	419	421	0.4%
- رسوم كتاب العدل	*27*	*28*	*1.9%*
- رسوم الأمن العام	*110*	*128*	*16.9%*
- رسوم السير	*203*	*188*	*-7.5%*
- رسوم قضائية	*27*	*23*	*-14.9%*
- رسوم القيادة	*18*	*18*	*1.1%*
• عائدات إدارية	19	30	52.2%
• مبيعات (الجريدة الرسمية وثمن لوحة عمومية)	3	2	-20.3%
• رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)	58	60	3.4%
• رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى	11	12	8.8%
الغرامات والمصادرات	**9**	**8**	**-13.6%**
إيرادات غير ضريبية مختلفة	**141**	**122**	**-13.6%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

/١ خلافا لما كان متوقع تحويله من ١،٩٥٧ مليار ليرة في كانون الأول –تشرين الثاني ٢٠١٢ ،تم فعليا تحويل ١٢٠٦ مليار ليرة من الوفر في موازنة الإتصالات.

خلافا لما كان متوقع تحويله من ١،٦٩٩ مليار ليرة في كانون الأول –تشرين الثاني ٢٠١٣، تم فعليا تحويل ٩٧٢ مليار ليرة من الوفر في موازنة الإتصالات

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول ٥: الإنفاق بحسب التوظيف الاقتصادي

(مليار ل.ل.)	٢٠١٢ ك٢ـ ت٢	٢٠١٣ ك٢ـ ت٢	نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣
١. النفقات الجارية	**16,254**	**16,378**	**0.8%**
المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:	6,070	5,808	-4.3%
• *مخصصات ورواتب وأجور (بند ١٣)*	*3,922*	*3,792*	*-3.3%*
• *معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها*	*1,777*	*1,686*	*-5.1%*
- *معاش تقاعد*	*1,360*	*1,450*	*6.7%*
- *تعويضات نهاية الخدمة*	*417*	*236*	*-43.4%*
• تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب ١/	371	330	-11.2%
تسديد فوائد، ومنها: ٢/	5,063	5,260	3.9%
• فوائد على القروض الداخلية	*3,090*	*3,049*	*-1.3%*
• فوائد على القروض الخارجية	*1,973*	*2,211*	*12.1%*
تسديد أقساط ديون خارجية	287	275	-4.2%
• مواد استهلاكية، ومنها	274	423	54.2%
- *نفقات تغذية*	*52*	*68*	*29.3%*
- *محروقات*	*39*	*12*	*-68.9%*
- *أدوية*	*111*	*235*	*111.5%*
- *توقيفات لتسديد سلف الخزينة ٣/*	*34*	*31*	*-9.0%*
• خدمات خارجية	113	143	26.9%
• تحويلات أخرى، ومنها/	3,984	3,825	-4.0%
- *شركة كهرباء لبنان ٤/*	*3,303*	*2,829*	*-14.3%*
- *الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي*	*100*	*250*	*150.0%*
- *الهيئة العليا للإغاثة*	*90*	*108*	*19.4%*
- *التحويلات إلى القطاع الغير عام*	*189*	*261*	*38.1%*
- *سلفات خزينة لدعم المازوت*	*19*	*0*	
- *التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب الشمندر السكري/٦*	*65*	*78*	*20.5%*
- *المساهمة لسلطات المياه*	*18*	*10*	*-44.6%*
- *المحكمة الخصة بلبنان*	*0*	*0*	
- *دعم البنزين لسائقي السيارات العمومية*	*8*	*1*	*-81.0%*
- *توقيفات لتسديد سلف الخزينة٣/*	*0*	*0*	*-7.9%*
نفقات جارية أخرى، ومنها	297	450	51.3%
• *مستشفيات*	*239*	*344*	*44.0%*
- *أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية)*	*56*	*104*	*86.0%*
- *توقيفات لتسديد سلف الخزينة ٣/*	*1*	*0*	*-90.6%*
- احتياطي	166	194	16.8%
• *دعم الفوائد*	*166*	*194*	*16.8%*
٢. النفقات الاستثمارية	**645**	**921**	**42.6%**
استملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية	0	14	5185.7%
• تجهيزات	59	69	16.3%
• إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها	418	540	29.4%
• *صندوق المهجرين*	*48*	*0*	*-100.0%*
- *مجلس الجنوب*	*45*	*28*	*-38.9%*
- *مجلس الإنماء والإعمار*	*186*	*304*	*63.1%*
- *وزارة الأشغال والنقل العام*	*103*	*131*	*26.5%*
- *أخرى، ومنها*	*32*	*67*	*110.8%*
- *الهيئة العليا للإغاثة*	*4*	*15*	
صيانة	162	268	65.0%
• نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية	3	29	781.7%
• تجهيزات وصيانة في مجلس النواب ٥/	3	0	
• تعديلات حسابية لسلفات الخزينة٣/	0	0	-6.3%
٣. سلفات موازنة ٦/	**186**	**224**	**20.0%**
٤. إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) ٧/	**39**	**37**	**-4.5%**

٥. نفقات الخزينة /٨	**1,196**	**1,282**	**11.1%**
بلديات	669	591	**7.2%**
• أمانات	50	89	-11.7%
• ودائع /٩	101	153	80.4%
• أخرى، ومنها	377	449	52.2%
• *ردّيات الضريبة على القيمة المضافة*	*206*	*289*	19.1%
٦. إنفاق غير مبوّب	**1**	**5**	*40.4%*
٧. إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)	**18,320**	**18,847**	**2.9%**

المصدر:كشف حساب ٣٦، كشف حساب الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، أرقام توقيفات البيان المالي

١/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (٦)

٢/ للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم (٧)

٣/ان ارقام النفقات المصدرة من وزارة المالية تتضمن تسديدات من مخصّصات الموازنة والتي قد دُفعت مسبقًا كسلفات خزينة من حسابات الخزينة . هذه التوقيفات موجودة على جانبي الايرادات والنفقات لامور تتعلق بالمحاسبة ولا تعتبر انفاق فعلي وبالتالي لا تؤثر على العجز.

٤/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (٨). علما أن بند كهرباء لبنان قد تمت إعادة تصنيفه من "نفقات خزينة مختلفة"إلى "تحويلات أخرى وفقاً للتصنيف المقترح في مشروع موازنة ٢٠٠٩ وذلك انسجاما مع أداء المالية العامة.

٥/يمثل هذا البند إعادة تصنيف للمدفوعات التي حُررت من الأمانات وفقاً لقانون رقم ١٢٣ بتاريخ ٢٣ تموز ٢٠١٠، والذي فتح اعتماداً بقيمة ٢٠ مليار ليرة في موازنة ٢٠١٠ وذلك لتغطية كلفة تجهيز وصيانة البرلمان. وقد سمح هذا القانون بإصدار سلفة طارئة ذات قيمة ومدة محددتين، بناءاً على قرار رئيس مجلس النواب. سوف يتم قوننة هذه السلفة بناءاً على فواتير مصدقة من قبل سكريتاريا البرلمان ومقدمة إلى وزارة المالية .

٦/ "سلفات الموازنة" كانت مصنفة سابقًا تحت البند "غيره"، إلا أن وزارة المالية ارتأت تبويبها بشكل مستقل بسبب نموّها الملحوظ في الآونة الأخيرة. وبحسب القانون، يجب قوننة هذه المدفوعات لاحقًا، وحينها فقط يمكن إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.

٧/يتضمن هذا البند (باستثناء الرواتب والأجور)، كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة.

٨/ اعتبارا من كانون الأول ٢٠١١، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظراً لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.

٩/ان الودائع هي مبالغ تدفعهاالخزينة للإدارات العامة،المؤسسات ، و البلديات، الصناديق المالية، من ايرادات محصلت لصالحهم

جدول ٦: التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب والأجور

(مليار ل.ل.)	٢٠١٢ ك٢ـ ت٢	٢٠١٣ ك٢ـ ت٢	نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣
تحويلات إلى مجلس الجنوب	10	7	-32.8%
تحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار	32	27	-17.4%
تحويلات إلى صندوق المهجرين	6	5	-19.0%
تحويلات إلى الجامعة اللبنانية	313	279	-10.9%
تحويلات إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء	10	13	26.8%

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٧: تفاصيل عمليات خدمة الدين

(مليار ل.ل.)	٢٠١٢ ك٢ـ ت٢	٢٠١٣ ك٢ـ ت٢	نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣
تسديد فوائد	**5063**	**5260**	**4%**
الدين بالعملة المحلية	3090	3049	-1%
الدين بالعملة الأجنبية، ومنها	1973	2211	12%
- *فوائد على اليوروبوند**	*1854*	*2086*	*13%*
- *فوائد على قروض خاصة**	*5*	*6*	*21%*
- *فوائد على قروض ميسّرة*	*114*	*119*	*4%*
تسديدات أقساط قروض ميسّرة	**287**	**275**	**-4%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

**تتضمن نفقات عامة متعلّقة بالعملية*

جدول ٨: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان[1]

(مليار ل.ل.)	2012 ك٢ـ ت٢	2013 ك٢ـ ت٢	نسبة التغير ٢٠١٢/٢٠١٣
شركة كهرباء لبنان، ومنها	**3,303**	**2,829**	**-14.3%**
خدمة الدين، ومنها:	**107**	**65**	**-39.5%**
• قروض ميسرة، ومنها:	42	35	-15.9%
- تسديد أقساط	*34*	*29*	*-15.7%*
- تسديد فوائد	*7*	*6*	*-16.6%*
• قروض مكفولة من مصرف لبنان	65	30	-54.5%
شراء غاز وفيول	**2,996**	**2,765**	**-7.7%**
• مؤسسة البترول الكويتية وسوناطراك	2,996	2,765	-7.7%
• الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي	0	0	0.0%
سلفات خزينة لتسديد الضريبة على القيمة المضافة على النفط (كتاب اعتماد ٩٠٩٤ تاريخ ٢٠١٢/١٠/١٢ـقيمة ٤٠ مليار ليرة) لصالح كهرباء لبنان	201	0	-

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

١/ قبل عام 2005 كانت التحويلات إلى كهرباء لبنان تسجل تحت بند "نفقات الخزينة" إذ كانت تدفع عن طريق سلفات خزينة صادرة بمراسيم عن مجلس الوزراء. اعتبارا من 2005 أصبحت هذه التحويلات تصنف في الموازنة على أنها قروض. عام 2009 تمت إعادة تصنيف هذه التحويلات لتصبح في خانة الدعم. هذه التحويلات ظلت حتى آب 2010 تدخل في خانة "نفقات الخزينة" في تقارير الأداء الضريبي إلى أن تم نقلها إلى خانة "نفقات الموازنة". إلا أن إعادة التصنيف هذه لم تنعكس في الأعداد الصادرة لعام 2010 من مرصد المالية العامة لتفادي أي خلل في الجداول كما للمحافظة على إمكانية المقارنة مع الأرقام من العام نفسه. ابتداء من كانون الثاني 2011 أصبحت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان تندرج في خانة "نفقات الموازنة".

القسم الثالث: الدين العام

جدول ٩: الدين العام المستحق الأداء حسب الدائن في نهاية شهر أيلول 2013 (مليار ليرة)

(مليار ل.ل.)	2010 ك١	2011 ك١	2012 ك١	2013 ت٢	التغير ك١ ٢٠١٢- ت٢ ٢٠١٣	نسبة التغير ك١ ٢٠١٢- ت٢ ٢٠١٣
إجمالي الدين العام	**79,298**	**80,887**	**86,959**	**95,359**	**8,400**	**9.7%**
الدين بالعملة المحلية	**48,255**	**49,340**	**50,198**	**55,930**	**5,732**	**11.4%**
• مصرف لبنان (يتضمن REPOs وقروض EDL)	13,130	16,374	15,049	16,865	1,816	12.1%
• المصارف التجارية	27,214	25,177	27,267	29,804	2,537	9.3%
• ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها	7,911	7,789	7,882	9,261	1,379	17.5%
- مؤسسات عامة	*6,268*	*6,538*	*6,479*	*7,171*	692	10.7%
- سندات فروقات المتعهدين[1]	-	*41*	*134*	*134*	*0*	0.0%
** فوائد متراكمة من الدين*	*867*	*788*	*789*	*889*	*100*	12.7%
دين بالعملة الأجنبية[2]	**31,043**	**31,547**	**36,761**	**39,429**	**2,668**	**7.3%**
• الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي	2,624	2,566	2,584	2,486	-99	-3.8%
• ديون باريس 2 (يوروبوند وقروض)[3]	4,137	3,512	2,925	2,525	-400	-13.7%
• ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض)[4]	1,855	1,723	1,313	1,182	-131	-10.0%
• إصدارات يوروبوند في السوق	21,870	23,259	29,427	32,688	3,261	11.1%
• *فوائد متراكمة على اليوروبوند*	483	407	400	413	13	3.3%
• سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية[5]	74	80	112	136	24	21.4%
ودائع القطاع العام	**11,419**	**10,984**	**12,916**	**15,842**	**2,926**	**22.7%**
صافي الدين العام	**67,879**	**69,903**	**74,043**	**79,517**	**5,474**	**7.4%**
إجمالي القيمة السوقية للدين[7]	**51,308**	**50,192**	**58,623**	**65,142**	**6,519**	**11.1%**
% من إجمالي الدين	**65%**	**62%**	**67%**	**68%**	**0**	**1.3%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

١: *سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية تندرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية*

٢: *أرقام كانون الأول 2010-كانون الأول 2011 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقًا نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.*

٣: *ديون باريس ٢ (القروض واليوروبوند) تتضمن يوروبوند صدر أولاً بقيمة ١،٨٧٠ مليار دولار ضمن مؤتمر باريس ٢.*

٤: *صادر لماليزيا كجزء من مساهمة باريس 3، قرض للبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، قرض للإمارات العربية المتحدة، شريحة أولى للقرض الفرنسي في شباط 2008 وقسم من شريحة ثانية في تشرين الأول ٢٠١٢، قرض صندوق النقد الدولي، شريحة أولى لقرض الاتحاد الأوروبي، وقرض لصندوق النقد العربي في حزيران 2009*

٥: *سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملاك ومقاول).*

٦: *إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الضمان الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس 2 و3.*

منشورات وزارة المالية

٢٠١٣

نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٦١-٧٥

مرصد المالية العامة، كانون الثاني-تشرين الأول ٢٠١٣

مرصد المالية العامة، تشرين الثاني -كانون الأول ٢٠١٢، كانون الثاني-تشرين الأول ٢٠١٣

نتائج المالية العامة عن العام ٢٠١٢

نتائج المالية العامة في الفصل الأول من العام ٢٠١٣

نتائج المالية العامة في الفصلين الثاني والثالث من العام ٢٠١٢

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، تشرين الثاني-كانون الأول ٢٠١٢، كانون الثاني-تشرين الأول ٢٠١٣

الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣، تشرين الأول – كانون الأول ٢٠١٢ وكانون الثاني-تشرين الأول ٢٠١٣

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الرابع من العام ٢٠١٢ والفصل الأول والثاني والثالث والرابع من العام ٢٠١٣

٢٠١٢

نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٥٠-٦٠

مرصد المالية العامة، كانون الثاني -تشرين الأول ٢٠١٢

نتائج المالية العامة في العام ٢٠١١

نتائج المالية العامة في الفصل الأول من العام ٢٠١٢

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، كانون الثاني-تشرين الأول ٢٠١٢

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١٢

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، عدد الفصل الرابع من العام ٢٠١١

الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣، كانون الثاني – أيلول ٢٠١٢

الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣، كانون الأول ٢٠١١

٢٠١١

نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٣٨-٤٩

واردات السيارات وإيرادات الدولة (١٩٩٧-٢٠١٠)، آذار ٢٠١١

إطار إدارة الدين ٢٠١٠-٢٠١٥، آذار ٢٠١١

موازنة المواطن لعام ٢٠١٠، شباط ٢٠١١

مرصد المالية العامة – نشرة شهرية، كانون الثاني – كانون الأول ٢٠١١

نتائج المالية العامة – الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١١

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، كانون الثاني – كانون الأول ٢٠١١

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي، الفصل الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١١

الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣ نشرة شهرية، شباط – تشرين الثاني ٢٠١١

للحصول على قائمة كاملة بمنشورات وزارة المالية، يرجى مراجعة الموقع التالي: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

تلفون: ٩٦١ ١ ٨/٩٨١٠٥٧
فاكس: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٩

بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb